إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 13/469
للنشر الفوري
25 نوفمبر 2013

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بعثة الصندوق تختتم زيارتها إلى الجزائر لإجراء مشاورات المادة الرابعة

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي قادها السيد زين زيدان بزيارة إلى الجزائر في الفترة 12–25 نوفمبر 2013 لإجراء المناقشات التي تتم سنوياً في إطار مشاورات المادة الرابعة، على أن تُختَتم المشاورات بإعداد تقرير يناقشه المجلس التنفيذي للصندوق في يناير 2014. وقد التقى أعضاء البعثة بأصحاب المعالي السيد كريم جودي وزير المالية، والسيد عبد المجيد تبون وزير السكن والعمران والمدينة، والسيد محمد بن مرادي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والسيد محمد جلاب الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، والسيد محمد لكصاصي محافظ بنك الجزائر. كذلك أجرت البعثة مناقشات مع عدد من كبار مسؤولي الحكومة والبنك المركزي وممثلي القطاعات الاقتصادية والمالية والمجتمع المدني.

وفي ختام الزيارة أصدر السيد زيدان البيان التالي:

"كان الأداء الاقتصادي مُرضيا في عام 2013. فقد تراجع معدل التضخم الذي بلغ 8.9% في العام الماضي ليصل إلى 4.5% اعتبارا من شهر أكتوبر، بفضل ما تم من ضبط أوضاع المالية العامة واتباع سياسة نقدية رشيدة. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تحت تأثير التراجع المستمر في قطاع الهيدروكربونات بالإضافة إلى تأثير الضبط المالي، ليصل إلى 2.7% في عام 2013 بعد أن سجل 3.3% في 2012. وقد ساهم في دعم النمو كلٌ من الطلب الخاص واستثمارات مؤسسات القطاع العام.

"أما المركز الخارجي فقد بدأ يضعف، وإن كان يظل بالغ القوة. فمن المتوقع أن يقل فائض الحساب الجاري مسجلاً 1.1% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لانخفاض الصادرات الهيدروكربونية واستمرار النمو القوي للواردات. ويواصل إنتاج الهيدروكربونات الانخفاض بينما يظل استهلاكها المحلي قويا، مما يشكل عبئاً على الصادرات. ولمعالجة انخفاض الصادرات يتعين تعزيز الاستثمار لزيادة إنتاج الهيدروكربونات، واتخاذ إجراءات لتخفيض استهلاكها محلياً، وبذل جهود لتنويع قاعدة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستمر السلطات في اتباع سياسة لسعر الصرف تتجنب أي اختلال في سعر الدينار.

"وترحب البعثة بالضبط المالي الذي تم في العام الجاري والذي يُتوقع أن يؤدي إلى ميزانية متوازنة هذا العام بعد العجز الذي سجلته الميزانية في 2012. غير أن استمرارية أوضاع المالية العامة لا تزال مصدرا للقلق. فينبغي المضي في مزيد من الضبط المالي، على أن يستهدف ذلك تعزيز الإيرادات غير الهيدروكربونية، واحتواء النفقات الجارية، والحفاظ على الاستثمار العام الذي يمثل عاملا حاسما في النمو. ومن خلال تطبيق قاعدة مالية تستخدم متوسطا لأسعار النفط السابقة وتضع حدا أدنى للرصيد الهيكلي، يمكن دعم الجهود الرامية إلى إدارة تقلب الإيرادات الذي يترتب على تذبذب أسعار السلع الأولية، وفرض الانضباط على الإنفاق، وحماية استمرارية الأوضاع على المدى الطويل.

"ويتسم القطاع المالي بالسيولة وتَوافُر مستوى جيد من رأس المال، ولكنه يفتقر إلى التطور الكافي. فقد شهد الائتمان المقدم للاقتصاد نموا سريعا بالفعل، إلا أنه لا يزال غير كافٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن زيادة المنافسة وتحسين الأدوات المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان أن يشجعا البنوك على توجيه أعمالها نحو هذه المؤسسات. وقد أشارت البعثة على السلطات برفع الحظر على الائتمان الاستهلاكي وإنشاء سوق للتمويل العقاري.

"وبالرغم من أن الجزائر تتمتع بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فلا يزال أداؤها الاقتصادي أقل من المستوى الممكن. ومن الضروري في هذا الصدد تسريع وتيرة النمو بقيادة القطاع الخاص، للحد من اعتماد الاقتصاد على عائد الهيدروكربونات وخلق المزيد من فرص العمل. وفي هذا السياق، ينبغي إجراء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التكامل التجاري الدولي، وتسليح القوة العاملة بالمهارات المطلوبة.

"ويعرب فريق الصندوق عن تقديره لتعاون السلطات الجزائرية وللمناقشات الصريحة التي أجرتها معها."